فيمَ يتمثل مشروع التخطيط القبلي في دير الزور؟

تقرير صادر عن مركز الأمن الأمريكي الجديد
(Center For a New American Security)

مترجم من قبل مركز إدراك للدراسات والاستشارات

إعداد: نيكولاس هيراس، بسام بربندي، نضال بيطاري

مركز إدراك للدراسات والاستشارات

تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٧

المحتوى

ديرالزور.....٣

طبيعة حكم تنظيم الدولة في صفوف قبائل ديرالزور ٥

الخرائط ١٠

موقع ديرالزورفي الشرق الأوسط..... ١٠

الاتحادات القبلية العربية في ديرالزور ١١

الفرات الأوسط من الميادين إلى البوكمال ١١

اتحاد العقيدات ١٢

اتحاد البقارة..... ١٢

اتحاد القلعيين ١٣

اتحاد عبيد ١٣

وضع المعارضة المسلحة لتنظيم الدولة في ديرالزور ١٤

مسارات العمل المستقبلية..... ١٧

دير الزور

تشمل محافظة دير الزور في سوريا أهم ولايات (محافظات) تنظيم الدولة؛ على غرار ولاية الفرات، وولاية البادية، وولاية الخير، ضمن نطاق جغرافي يمتد من جنوبي العراق إلى وادي نهر الفرات الأوسط في شرقي سوريا. وستكون هاتان الولايتان، أي ولاية الخير، وولاية البادية (التي تمتد من المناطق الواقعة غرب مدينة دير الزور باتجاه منطقة وادي نهر الفرات الأوسط إلى منطقة البوكمال)، فضلاً عن ولاية الفرات (التي تمتد من منطقة البوكمال في سوريا إلى مدينة القائم في العراق)، الهدف التالي لحملة قوات التحالف التي تقودها الولايات المتحدة.

علاوة على ذلك، تعد منطقة وادي نهر الفرات الأوسط الهدف الحالي للقوات الموالية لحكومة بشار الأسد، التي تتمتع بوجود كبير في المحافظة عن طريق السيطرة على مطار دير الزور وجزء كبير من المدينة. من جهة أخرى، يتقدم تحالف قوات سوريا الديمقراطية المدعوم من قبل الولايات المتحدة، بمساعدة مجلس دير الزور العسكري، نحو مدينة دير الزور.

وتجدر الإشارة إلى أن الحصار الذي فرضه تنظيم الدولة على المناطق التي يسيطر عليها الأسد في دير الزور، والتي تضم نحو ٢٠٠ ألف شخص، بمن في ذلك المشردون داخلياً من المناطق الريفية في المحافظة، أدى إلى حدوث أزمة إنسانية كبيرة في ظل الحرب الأهلية السورية الحالية.

بالإضافة إلى ذلك لا يزال مصير سكان دير الزور على المحك؛ نظراً لأن حكومة الأسد وحلفاءها، وكذلك التحالف الذي تقوده الولايات المتحدة، يستعدون لإجراء حملات منفصلة ضد تنظيم الدولة في المحافظة. وأفاد نشطاء محليون، قبل فترة من هذه الحملات العسكرية، أن عشرات الآلاف من المدنيين قد فرّوا من المحافظة، في حين يضطر البعض الآخر إلى دفع آلاف الدولارات في شكل رشا إلى ضباط تنظيم الدولة المحليين، أي من دير الزور، لتجنب اعتقالهم وإكراههم على الخدمة العسكرية، أو التعذيب. وكان سكان دير الزور يتعرضون، في بعض الحالات القصوى، للإعدام عند محاولتهم مغادرة المناطق التي يسيطر عليها التنظيم.

وتقع دير الزور في المنطقة الشرقية الإستراتيجية من البلاد على الحدود مع العراق، وتبعد المحافظة نحو ٥٠٠ كيلومتر عن دمشق. ويحدّها من الشمال الشرقي محافظة الحسكة، ومن الشمال الغربي محافظة الرقة، وأما من الغرب والجنوب فتوجد محافظة حمص. وتصل مساحة المدينة إلى نحو ٣٣,٠٦٠ كيلومتراً مربعاً (٢٠,٥٤٣ ميلاً مربعاً).

كتبت المادة من قبل: نيكولاس هيراس، بسام بربندي، نضال بيطاري، ونشرت على موقع: مركز الأمن الأمريكي الجديد (Center For a New American Security) بتاريخ ٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧، على الرابط:
https://www.cnas.org/publications/reports/deir-azzour-tribal-mapping-project

وكان قرابة ١,٧ مليون شخص يعيش في دير الزور قبل الانتفاضة ضد حكومة الأسد في سنة ٢٠١١. في المقابل، وعلى مدى الحرب الأهلية السورية، من المحتمل أن هذا الرقم قد انخفض بشكل كبير، وذلك بحسب سكان المحافظة الذين شهدوا نزوح كثيرين من عدة قرى. والجدير بالذكر أن الاقتصاد المحلي والشبكات الاجتماعية في قرى ريف دير الزور بدأت تضعف حتى قبل سنة ٢٠١١.

وقد أصبحت العديد من القرى الصغيرة في المحافظة مجرد بلدة تابعة، يسعى معظم سكانها للحصول على فرصة اقتصادية في مدينة دير الزور. وقد أدى ذلك إلى تراجع عدد سكان هذه القرى على مدار السنة بشكل كبير، حيث انتقل كثير منهم، وخاصة الشباب، إلى مدن في غربي سوريا، مثل دمشق وحلب، وحمص، أو خارج سوريا، مثل لبنان ودول الخليج العربي.

من السمات الرئيسية لتضاريس دير الزور نهر الفرات الذي يتدفق عبر محافظة الرقة وصولاً إلى العراق، والصحراء السورية، التي تحيط به على الضفتين. ويُطلق السكان على المناطق الواقعة فوق الضفة الشمالية لنهر الفرات اسم "الجزيرة"، في حين تدعى المناطق التي تقع تحت الضفة الجنوبية للنهر باسم "الشامية". فضلاً عن ذلك، يتدفق نهر آخر يُطلق عليه اسم الخابور من محافظة الحسكة، ويلتقي مع نهر الفرات في دير الزور في بلدة البصيرة الكبيرة.

وقد نضبت مياه نهر الخابور حالياً بسبب الجفاف الذي دام قرابة عقد من الزمان، والذي دمّر الكثير من موارد سوريا بين سنتي ٢٠٠٣ و٢٠١٠ (في دير الزور والحسكة). ويرتبط ذلك بتداعيات سوء إدارة حكومة الأسد للمياه، فضلاً عن الاضطرابات الناجمة عن الحرب الأهلية. ومن دون الفرات، وبدرجة أقل الخابور، كانت أرض دير الزور أرضاً صحراوية، كما هو الحال داخل الحزام الضيق الذي يوجد بالقرب من نهر الفرات.

من جانب آخر، يشمل الاقتصاد الزراعي في المنطقة زراعة مجموعة واسعة من المحاصيل، لا سيما القمح والقطن وبنجر السكر والذرة، وتربية الدواجن والماشية والأغنام. وتشكل حركة البضائع، المشروعة وغير المشروعة، وخاصة داخل العراق وخارجه، عنصراً رئيسياً آخر من مكونات الاقتصاد المحلي في دير الزور.

وتحتكر دير الزور، في الوقت ذاته، معظم الموارد النفطية في سوريا، حيث يوجد ما لا يقل عن ثمانية حقول نفط رئيسية منتشرة في جميع أنحاء المحافظة. وتتركز هذه الحقول خاصة على جانب الجزيرة من نهر الفرات، وصولاً إلى الحدود السورية العراقية.

واعتبرت الموارد النفطية في دير الزور، في أوائل الثمانينات، ذات فوائد تجارية، ولكن منذ ذلك الحين وحتى الانتفاضة سنة ٢٠١١، نادراً ما تم تجنيد السكان المحليين للعمل في صناعة النفط في المحافظة. بالإضافة إلى ذلك لم تستثمر حكومة الأسد عائدات النفط المستمدة من تلك الحقول في البنية التحتية، أو في استخدام المال لبناء الاقتصاد المحلي في المحافظة؛ ممَّا شكّل مصدراً آخر للتوتر بين سكان المدينة ودمشق.

خلال سنة ٢٠١٢، وبعد أن سيطرت قوات المعارضة المسلحة، التي تم تعبئتها أساساً من المليشيات القبلية المحلية، على معظم مدينة دير الزور، باتت السيطرة على موارد النفط في المحافظة مصدراً للنزاع بين الجماعات المسلحة المحلية والقبائل. وقد خدمت بعض الجماعات المسلحة التي تم حشدها محلياً، ولا سيما لواء جعفر الطيار، الذي كان فرعاً من جيش الإسلام، الذي يتخذ من دمشق مقراً له، مصالح الجهات الفاعلة خارج المحافظة، وزودّتهم بالإيرادات التي عززت من قوتهم في مناطقهم المحلية.

وتجدر الإشارة إلى أن تنظيم الدولة تمكّن، منذ أن أصبح يمثل السلطة التشريعية التي تتمتع بقوة عسكرية في مناطق واسعة من المحافظة في صيف سنة ٢٠١٤، إلى حدٍ كبير من وقف الصراعات القبلية على موارد النفط. واستهدفت الحملة الجوية التي تقودها الولايات المتحدة، منذ سنة ٢٠١٥، بشكل منهجي البنية التحتية للنفط التي يسيطر عليها تنظيم الدولة؛ ما أدى إلى حصول انخفاض حاد في إنتاج وتصدير إمدادات النفط المحلية، ومن ثم خفض أرباح بيع نفط دير الزور.

طبيعة حكم تنظيم الدولة في صفوف قبائل دير الزور

يُعد الرقم الدقيق لعدد المجموعات القبلية في المحافظة موضوع خلاف؛ نظراً لتضخم عدد القبائل، وتفكك منافسيها. ولم تنشر حكومة الأسد، في ظل مخاوفها السياسية، تعداداً عاماً أو رقماً محدداً المجموعات القبلية المختلفة في دير الزور. في حين لا يقدم أعضاء هذه القبائل أنفسهم تقديرات موثوقة لعدد سكانها.

وفي الحقيقة لا تزال القبلية شكلاً هاماً من أشكال الهوية، فضلاً عن أنها يمكن أن تكون أيضاً شكلاً فعالاً من أشكال التعبئة الاجتماعية (والعسكرية) في دير الزور. وحالياً ليست كل المجموعات القبلية في المحافظة قادرة على العمل على اعتبارها هيكل قيادة وسيطرة، في ظل إدارة شيخ كبير يقوم بتوجيه رجال القبائل.

ووفقاً لبعض المصادر تعتبر "العقيدات" من الاتحادات القبلية الكبرى في دير الزور، والتي نشأت في مدينة عُقيدة سابقاً، ما يعرف الآن بالمنطقة الشمالية من المملكة العربية السعودية الحديثة، وهاجرت إلى دير الزور الحالية بين القرنين الثامن عشر والتاسع عشر. وفي القرن التاسع عشر تشكل هذا الكيان من جديد على اعتباره تحالفاً للمجموعات القبلية التي هاجرت إلى هذه المنطقة من نهر الفرات في الصحراء السورية.

ومن أهم القبائل التابعة لاتحاد العقيدات القبلي نجد البوكامل، والشويط والشعيطات، وبكير، والمشاهدة، والبوخابور، والقرعان، والبوحسن. وتشمل البعض من قبائل العقيدات بعض الفروع المهمة، التي تعمل على اعتبارها مجموعات قبائلية مستقلة تسيطر على مختلف القرى التابعة لها في المحافظة. ونجد من بينها عشيرة الحسون، وأبو مريح، والدميم من البوكمال وأبو عز الدين من البوكامل، والخنفور من الشعيطات، ومشرف من بكير.

فضلاً عن ذلك، توجد سلالات كبيرة داخل العقيدات، حيث يتم اختيار الأسر الشيخلية التقليدية، وخاصة من عائلة الهفْل التابعة لقبيلة البوكامل من قرية ذيبان، والنجرس من قبيلة البوحسن من قرية سويدان الشامية، والدندل من قبيلة الحسون في السويعية.

يعد تاريخ العقيدات حافلاً بعدة حالات من التزاوج بين الأسر الشيخلية ورجال القبائل العاديين، وبين القبائل والمجموعات الفرعية لهذا الاتحاد القبلي، وهذا ما يزيد من تأجيج الفوارق بين القبائل.

وبالإضافة إلى اتحاد العقيدات القبلي توجد تحالفات قبائل أخرى في دير الزور، وأهمها البقارة، والعبيد، والقلعيين، والبوسرايا.

ومن بين هذه القبائل تعد عشائر البقارة هي الأكثر عدداً، التي من أبرزها نجد البوبدران، والبوعرب، وعشائر أبو عياش. وتشمل قبائل البقارة الأخرى في المحافظة العبد الجادر والعبد الكريم. وهناك سلالات قوية داخل قبيلة البقارة في دير الزور، وأبرزها البشير من قبيلة البوعرب. علاوة على ذلك يوجد في دير الزور قبائل أكثر عدداً مقارنة بمناطق أخرى من سوريا مثل محافظة الحسكة، أو في العراق وفي شبه الجزيرة العربية، على غرار شمر، وطيء وجبور، وزبيد، وآل رفاعي والدليم، التي تسيطر على بعض القرى في المحافظة.

والجدير بالذكر أن اتحاد قبيلة شمر في دير الزور يمثله عشيرة البوليل، أما اتحاد قبيلة طيء في دير الزور فتتكفل عشيرة البوعيسى بتمثيله، في حين يقع تمثيل اتحاد قبيلة جبور، في المدينة نفسها، من خلال قبيلة الجغايفة، وتتولى قبيلة الجحيش تمثيل اتحاد قبيلة زبيد، في حين يمثل اتحاد قبيلة الرفاعي عشيرة الشيخ عيسى. وفي هذا الصدد، تتمتع قبيلة الجغايفة بتاريخ حافل في مكافحة تنظيم القاعدة وتنظيم الدولة في العراق، ولكن بدرجة أقل في سوريا.

بالإضافة إلى ذلك توجد قبائل صغيرة أخرى في دير الزور، اندمجت عموماً مع اتحادات قبلية أكبر، والتي كانت في بعض الحالات تهيمن على قراها. وتضم هذه القبائل الصغيرة قبيلة الزباري، والبقعان، والسياد والمرسمه، والمراشدة. وتنحدر قبيلتا الزباري والبقعان من العقيدات والعبيد على التوالي، ولكنهما تحملان هوية تميزهما وسط بقية القبائل.

سعى حزب البعث السوري، على نحو تقليدي، إلى تقويض استقلال قبائل البلاد من خلال تخويفهم واختراقهم وكسر تبعيتهم. ولذا وضع الحزب دير الزور نصب عينيه تحقيق أهدافه. واستمرت هذه السياسات العدوانية في ظل حكومات الأسد، في حين تفاقمت بسبب عقود من الركود الاقتصادي والانهيار شبه الكامل للاقتصاد الريفي في مناطق دير الزور المختلفة بين سنتي ٢٠٠٣ و٢٠١٠؛ بسبب الجفاف، وسوء استخدام الموارد المائية، فضلاً عن سوء إدارة الأراضي الزراعية.

ونتيجة لهذه الجهود، وإبان اندلاع الانتفاضة ضد حكومة الأسد في المحافظة سنة ٢٠١١، فقد العديد من زعماء القبائل نفوذهم، وخاصة الأموال والدعم الذي يمكن أن يقدموه لرجال القبائل من الدولة. كما ظهرت دينامية مهمة أخرى في

الفترة التي سبقت سنة ٢٠١١، تتمثل في سماح حكومة الأسد للشيوخ من رجال الدين الشيعة، المدعومين مالياً من قبل إيران، بالقيام بعمليات التبشير في القرى القريبة من مدينة دير الزور، وخاصة في البصيرة، وحطلة، وجديدة البقارة.

من جانب آخر، تعتبر إيران دير الزور منطقة إستراتيجية في سوريا من شأنها أن تسمح لها بإنشاء حزام نفوذ اجتماعي وسياسي يمتد من دير الزور إلى الرقة، ومن غرب سوريا إلى لبنان.

في مطلع الثمانينات أنشأ جميل الأسد، شقيق الرئيس السوري الراحل حافظ الأسد، بالشراكة مع الإيرانيين جمعية المرتضى. وقد سعت جمعية المرتضى إلى فتح حسينيات (مراكز دينية شيعية) في جميع أنحاء سوريا، في حين كانت أنشطتها في دير الزور مقيدة بشكل عام من قبل قوات أمن حافظ الأسد. ويعزى ذلك إلى مقاومة الشيوخ السنة المحليين في المحافظة لهذه النزعة. وركّز المبشرون الإيرانيون، في المقابل، جهود التبشير على القبائل التي ادعت النسب إلى النبي محمد (صلى الله عليه وسلم). وقد نجحت في تحقيق مآربها بشكل خاص مع اتحاد قبيلة البقارة، الذي يدعي أن نسبه يعود إلى سلالة "الإمام محمد الباقر".

وحاول الإيرانيون، خلال الألفية الثانية، وبموافقة بشار الأسد، مرة أخرى دفع القبائل السنية التي توجد في مدينة دير الزور إلى التحول إلى شيعية. وبعد اندلاع الانتفاضة السورية في سنة ٢٠١١، وإبان سيطرة المعارضة السورية على ضواحي دير الزور، غادر عدد كبير من شيعة البقارة المدينة إلى المناطق الخاضعة لسيطرة حكومة الأسد في غربي سوريا، وخاصة إلى دمشق.

من جهة أخرى، خلقت الجهود التبشيرية التي بذلها الشيعة إرثاً اجتماعياً وسياسياً قد تسعى حكومة الأسد إلى الاستفادة منه إذا استرجعت السيطرة على هذه القرى، بعد طرد تنظيم الدولة. وقد كان نواف البشير، أحد أبرز الشيوخ داخل اتحاد البقارة في سوريا، عضواً بارزاً في المعارضة السورية. وقد تم تجنيده من قبل إيران مؤخراً لكسب دعم القبائل لمصلحة حكومة الأسد في دير الزور. ويعمل البشير حالياً على إنشاء قوة قائمة بالأساس من القبائل من البقارة الشيعية التي تتمركز في مدينة دير الزور.

وسيصبح من الممكن، في هذه الأثناء، توطين بعض الجماعات القبلية البقارية التي تحولت إلى مذهب الشيعة، ولها علاقات مع إيران وحزب الله اللبناني، في هذه القرى. ونتيجة لذلك حشد الإيرانيون الجماعات المسلحة الشيعية التي تقاتل غالباً إلى صفّ القوات الموالية لحكومة الأسد. ومن المرجح أن تستند عملية إعادة التوطين هذه إلى حجة مفادها أن السكان المحليين لهذه القرى كانوا من الشيعة في القديم، ولكن حدثت عملية تطهير طائفي أجبرت هؤلاء السكان على الخروج منها، وذلك على الرغم من وجود سكان سنّة ينتمون لهذه القبيلة عاشوا هناك؛ ممَّا قد يخلق حالة من الصراع الطائفي المتوطن في بعض القرى الرئيسية التي تتموقع بالقرب من مدينة دير الزور.

وضعت الظروف الاجتماعية والسياسية، في فترة ما بعد سنة ٢٠١١، العديد من زعماء القبائل في دير الزور في موقف معقد؛ حيث كان من الصعب عليهم أن يفرضوا سلطتهم على فئة الشباب ضمن قبائلهم. علاوة على ذلك، زاد انشقاق

ضباط الجيش السابقين ليصبحوا من قادة المعارضة المسلحة في المحافظة، فضلاً عن التعبئة اللاحقة لشباب القبائل المحليين في صفوف هذه الجماعات المسلحة، من تآكل سلطة زعماء القبائل.

وفي الفترة ذاتها، وبينما ظلت الهوية القبلية أمراً جوهرياً، حيث لا يزال سكان المحافظة يعترفون بانتمائهم القبلي على اعتباره مصدراً مهماً لهويتهم، تراجعت سلطة زعماء القبائل في دير الزور بشكل ملحوظ. فضلاً عن ذلك، استفاد التنظيم العسكري والاجتماعي لتنظيم الدولة من براغماتية هذه المجموعات القبلية العربية الضعيفة التي توجد في دير الزور، من أجل استقطاب الميليشيات القبلية الموالية للحكومة وغير المنظمة، وتلك الجماعات المسلحة التي لم تكن ممزقة بين تنظيم الدولة والفصائل الأخرى للمعارضة المسلحة في المحافظة في صيف سنة ٢٠١٤.

وإدراكاً منه للضرر الذي يمكن أن تؤديه مقاومة الميليشيات المنظمة والقبلية في دير الزور، كان تنظيم دولة مهتماً بشكل خاص بأن ينظر إليه على أنه يسعى إلى توفير النظام والرفاه الاجتماعي، على اعتباره جزءاً من حوكمته في سوريا، وقاسياً وقادراً على الانتقام إذا ما استوجب الأمر ذلك، على حد السواء.

وقام تنظيم الدولة، منذ سنة ٢٠١٤، بشكل متزايد بتعيين السكان المحليين في دير الزور في صلب نظامه الاجتماعي السياسي، وحاول التعاون مع السكان المحليين، وخاصة القبائل المختلفة في المحافظة. وعلى الرغم من أن بعض القبائل، مثل فروع الشعيطات، كانت تحارب في صف الثوار تنظيم الدولة، اختارت معظم الجماعات القبلية في المحافظة أن تتكيف مع واقع تنظيم الدولة على اعتباره كياناً موجوداً.

قبل صيف سنة ٢٠١٤، شجّع وجود قادة تنظيم الدولة في دير الزور، الذين ينتمون إلى عشيرة البكير والبوعز الدين من اتحاد العقيدات، المئات من الشباب من هذه القبائل على الانضمام إلى تنظيم الدولة، وذلك على غرار معظم المقاتلين من هذه القبائل الذين انضموا إلى التنظيم لأسباب اقتصادية؛ فقد كان التنظيم يدفع رواتب عالية لهم؛ بهدف محاربة حكومة الأسد في إطار المعارك التي تدور وسط مدينة دير الزور وحولها.

على صعيد آخر، لا يعني وجود مئات من المقاتلين من هذه القبائل في صفوف تنظيم الدولة أن القبائل ككل تدعم التنظيم. وعلى امتداد أكثر من ثلاث سنوات من حكم تنظيم الدولة في دير الزور، تم تجنيد مئات الشباب من معظم قبائل المحافظة من قبل التنظيم، ويعتبر تسريح هؤلاء الشباب المقاتلين من التنظيم تحدياً ستتشارك في مواجهته معظم قبائل دير الزور.

منذ تحقيقه سيطرة شبه كلية على المحافظة خلال صيف سنة ٢٠١٤، أنشأ تنظيم الدولة نظام حكم سائداً في إطار السعي إلى استقطاب السكان المحليين في المجالات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية. وقد تمثلت نتيجة توسيع تنظيم الدولة لنطاقه، إلى جانب الطبيعة الضعيفة للقيادة القبلية وقدرة الجماعات القبلية على التعبئة، على حد سواء، في غياب مجموعة قبلية بعينها تتمتع بوضعية قوية تسمح لها بتحدي التنظيم. في المقابل، ستجعل الطبيعة المُجزأة للمقاومة القبلية، في ظل غياب خط إمدادات من قبل متبرع دائم، الوضع صعباً من دون مساعدات عسكرية وإنسانية مستمرة ومتواصلة.

فضلاً عن ذلك، وظّف تنظيم الدولة عمليات التهجير القسري والمُدارة لقرى بأكملها لفترة محددة في إطار العقوبات التي يفرضها من جراء مقاومة أحكامه، وهو ما حدث بشكل متكرر بالتزامن مع تحرك التنظيم السلفي الجهادي لتعزيز سيطرته على دير الزور ما بين الفترة الأخيرة من سنة ٢٠١٤ ومطلع سنة ٢٠١٥. وفي سنة ٢٠١٥، هجر التنظيم أسر المقاتلين من السكان المحليين الذين تم القبض عليهم وهم بصدد مقاومته. وكان تهجير قرية ما يرافقه قائمة من الإجراءات التي كان على سكانها اتباعها. وفي حال كانت القرية مرتبطة بمجموعة قبلية، فستعود تلك المجموعة إلى ديارها وتصبح في نعيم تنظيم الدولة.

في الحقيقة تضمنت تلك الإجراءات إدانة عامة لأفراد القرية أو المجموعة القبلية التي قاتلت أو قاومت تنظيم الدولة، والاتفاق على مبايعة التنظيم والسماح بإقامة نقاط تفتيش تابعة للتنظيم خارج القرية، فضلاً عن التبرع بالأسلحة من قبل كل عائلات القرية للتنظيم. وقد كانت هذه الشروط، ولا سيما إدانة أفراد القرية أو القبيلة والتبرع القسري بالأسلحة، أمراً محبطاً بالنسبة لمعنويات السكان بشكل خاص، كما تم توظيفها على اعتبارها رسالة من قبل التنظيم مفادها أنه لا وجود لسلطة أعلى منه في المحافظة.

من جهة أخرى، حافظت المنظمة السلفية الجهادية على قوة أمن داخلية تتألف من مقاتلين أجانب مخضرمين لفرض حكمها بالقوة في المحافظة. وعموماً تنتمي مجموعات المقاتلين الأجانب في تنظيم الدولة إلى دول عربية أخرى، كما أنهم يضمون عدداً كبيراً من الجهاديين القادمين من القوقاز وآسيا الوسطى، بما في ذلك الأويغور.

وفي مدينة الميادين، يتمتع التنظيم بكتيبة احتياطية من المقاتلين الشيشان، الذين يُقدّر عددهم بنحو ٨٠٠ مقاتل وفقاً للمصادر المحلية، ويعملون في مهمة حرس برايتوري لبعض كبار قادة التنظيم الذين انسحبوا إلى المنطقة الواقعة بين الميادين والبوكمال. ومن ثم خلقت هذه المعطيات مناخاً من التردد في صفوف أهالي دير الزور، الذين يهابون مواجهة تنظيم الدولة مخافة أن يتحولوا إلى نازحين أو لاجئين.

وتجدر الإشارة إلى أن النزوح الداخلي في دير الزور، خاصة باتجاه مدن دير الزور والميادين والبوكمال ومدينة البصيرة الكبيرة، انطلاقاً من القرى الأصغر في المحافظة، خلف انطباعاً عميقاً على مستوى السياسة الاجتماعية للمحافظة.

وكانت مدينة دير الزور تمثل وجهة معظم النازحين في المحافظة، وهو ما أدى إلى ظهور فوارق أكثر وضوحاً بين المدينة وبقية المحافظة. كما خلق هذا النزوح، مقترناً بحالة الفقر العامة في المحافظة قبل سنة ٢٠١١ والتدمير والركود الناجمين عن النزاع المستمر، تحدياً إنسانياً على نطاق واسع، وقلقاً اجتماعياً وسياسياً واقتصادياً عميقاً في جميع أنحاء المحافظة.

في السياق ذاته، سعى تنظيم الدولة إلى تركيز قاعدة النفوذ الخاصة به من خلال تقديم حوافز اقتصادية للقرى الأكثر فقراً، وتوفير الخدمات البلدية في المدن، فضلاً عن إنشاء منظومة للقانون لتحل محل النزاعات القبلية والمليشيات التي انتشرت قبل صيف سنة ٢٠١٤. وعمد التنظيم، في الإطار نفسه، إلى تعزيز مشروع التطرف المُوجّه إلى شباب دير الزور، وخاصة في القرى الأكثر فقراً في الريف، من خلال توطين جبهة النصرة هناك.

وفي هذا الصدد استبدل التنظيم برنامج جبهة النصرة بنظام تلقين أكثر انتشاراً، يشمل المناهج الدراسية في المدارس ومعسكرات "أشبال الخلافة" التي تركز على الذكور ما قبل سن المراهقة. كما تكفل التنظيم بدفع مرتبات المقاتلين الشبان من الجماعات المسلحة المختلفة، وتأمين الجانب الاقتصادي للقرى الأكثر فقراً. بالإضافة إلى ذلك سعى تنظيم الدولة بعنف إلى إعادة تشكيل الانتماء القبلي، حيث لم يقع استبداله بشكل مفاجئ وكامل، بل تم تصنيف القبلية على اعتبارها هوية تابعة للمذهب الإسلامي ضمن نظام حكم التنظيم.

وحاول تنظيم الدولة، تماماً مثلما فعل حزب البعث قبله، دفع قيادة القبائل إلى الاندماج في نظام التنظيم، وإعطاء الامتياز للقادة الأصغر سناً الذين قاتلوا أو دعموا التنظيم على حساب العائلات الشيخلية البارزة، التي مثلت تقليدياً قاعدة السلطة القبلية.

الخرائط

فيما يلي سلسلة من الخرائط التي تصور الاتحادات القبلية العربية الرئيسية في دير الزور، بما في ذلك قبائلهم والقبائل الفرعية، وأبرز عائلاتهم الشيخلية، إذا وجدت، فضلاً عن المناطق التي يسيطرون عليها في المحافظة.

موقع دير الزور في الشرق الأوسط

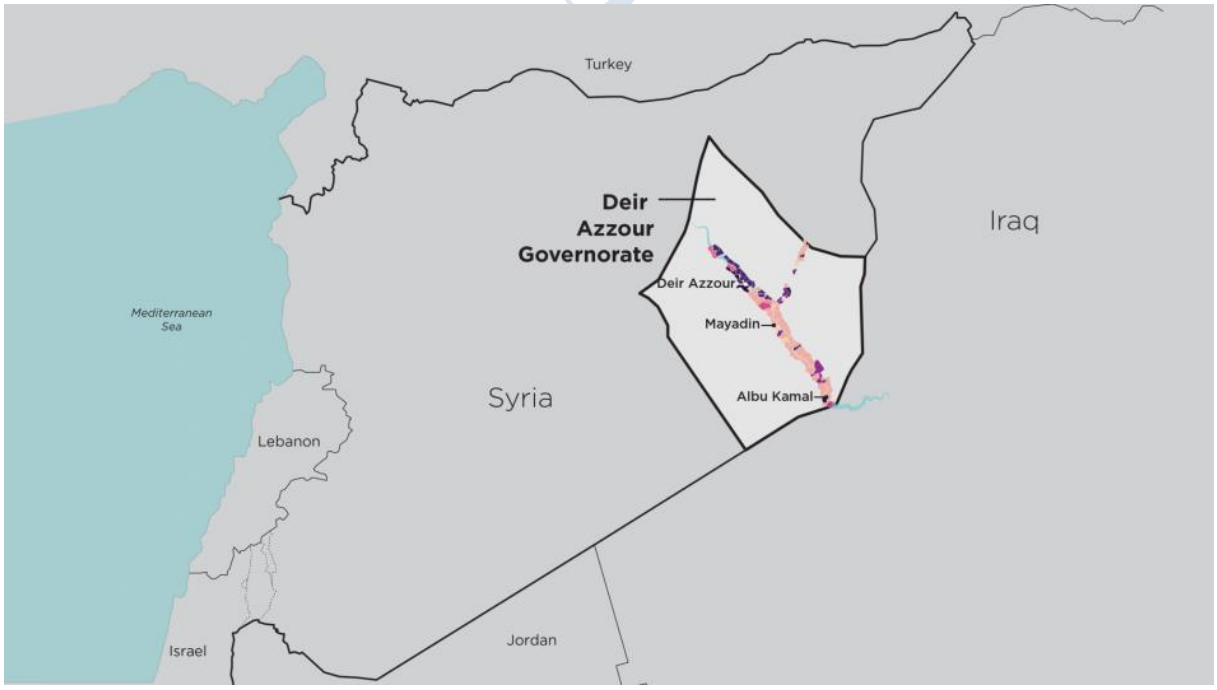

الوصف: تعتبر دير الزور المحافظة الشرقية الاستراتيجية في سوريا على الحدود مع العراق، كما أن غالبية سكانها من القبائل العربية.

الاتحادات القبلية العربية في دير الزور

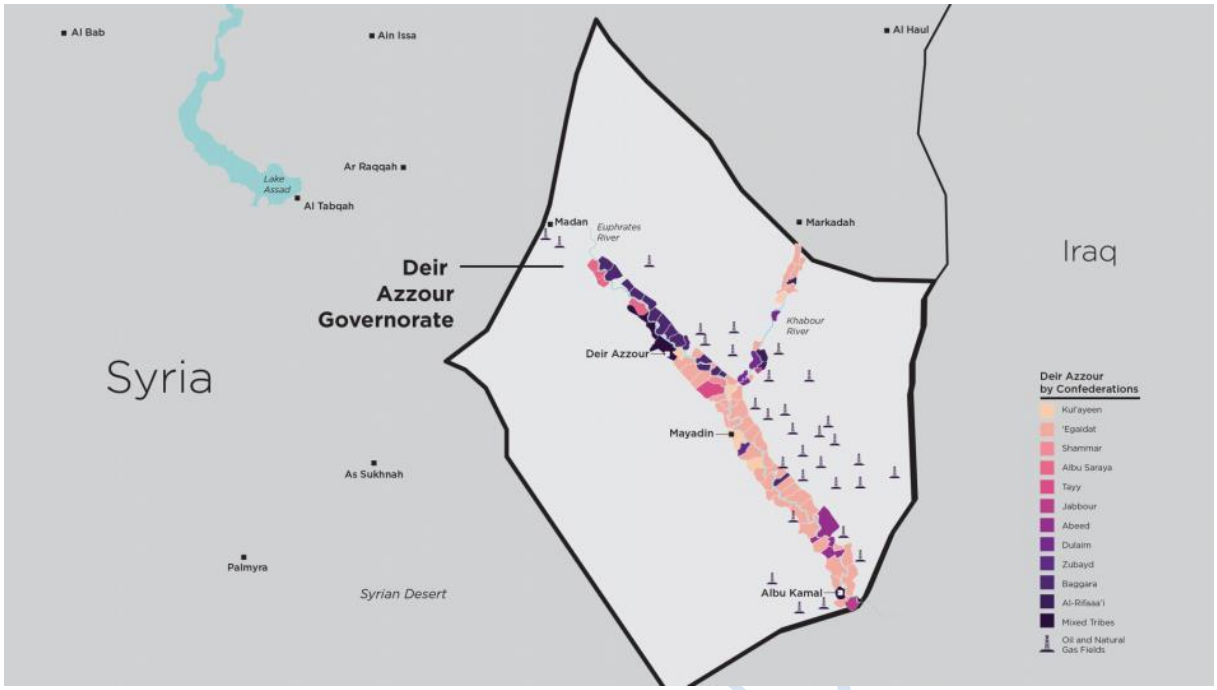

الوصف: تتضمن دير الزور العديد من الاتحادات القبلية، حيث تعرف أقواها باسم "العقيدات والبقارة".

الفرات الأوسط من الميادين إلى البوكمال

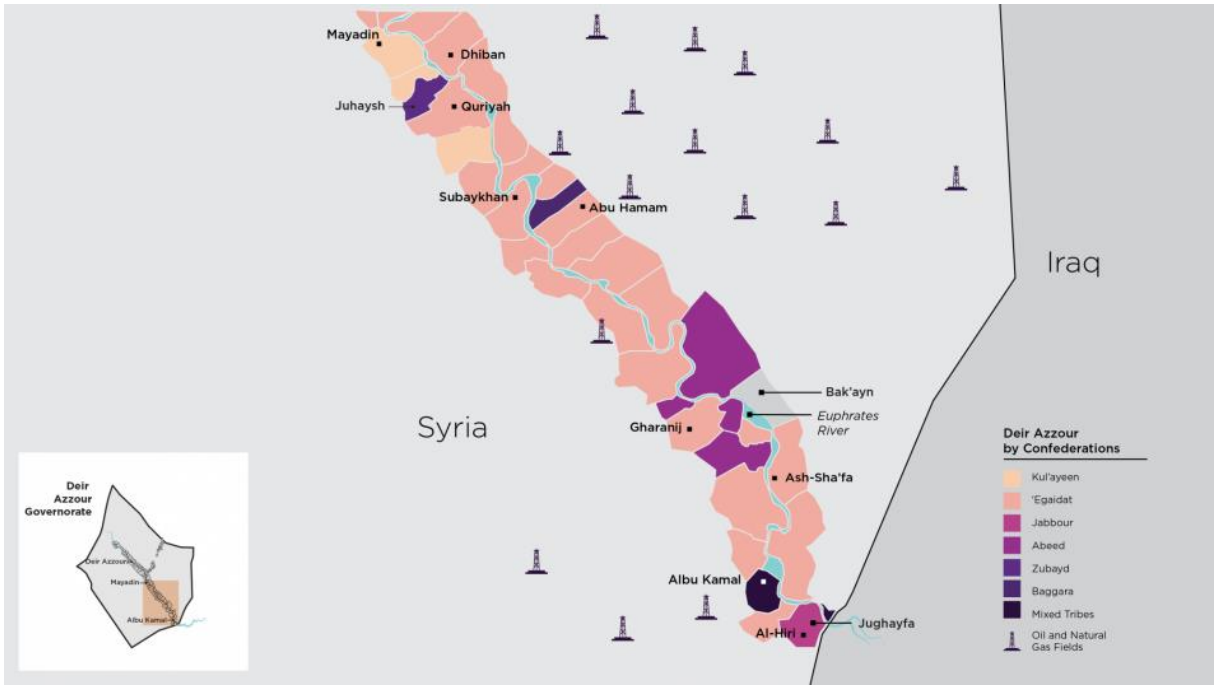

الوصف: يقع مركز الثقل بالنسبة لتنظيم الدولة الآن في العراق وسوريا في وادي نهر الفرات الأوسط. وتقع معظم هذه المنطقة بين مدينة الميادين والحدود السورية العراقية جنوب مدينة البوكمال.

اتحاد العقيدات

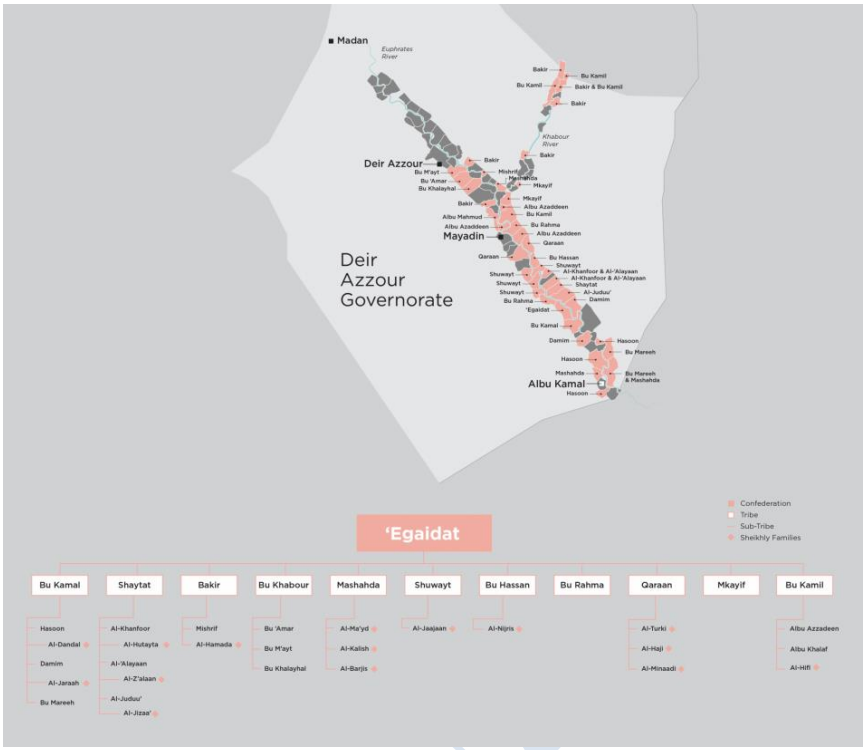

الوصف: يعد اتحاد العقيدات القبلي الأكثر قوة في دير الزور، ويتألف من عدة قبائل وقبائل فرعية حيث تتمثل أقوى القبائل في البوكمال، والشويط، والشعيطات، والبكير، والمشاهدة، والبوخابور، والقرعان، والبوحسن.

اتحاد البقارة

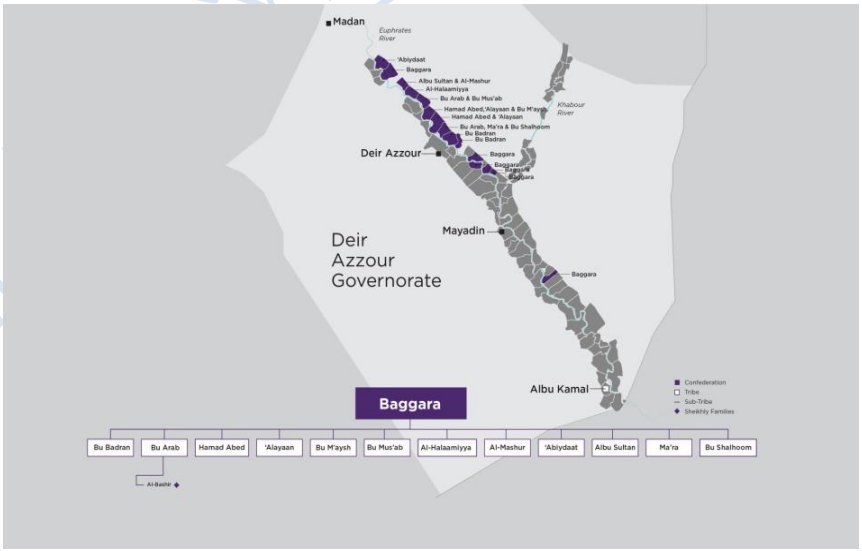

الوصف: يعتبر اتحاد البقارة ثاني أقوى اتحاد في دير الزور، ويتألف من قبائل متعددة بما في ذلك البوبدران، والبوعرب، والبومعيش، كما أن معظم الاتحاد هم من السنة، ومع ذلك تنتمي أقلية كبيرة إلى الشيعة.

اتحاد القلعيين

الوصف: يضم اتحاد القلعيين قبائل البوخليل، والويسات، والبومصطفى. ويسيطر الاتحاد على عدة مناطق استراتيجية في دير الزور، خاصة في مدينة الميادين وحولها، حيث أقام تنظيم الدولة مقره الجديد في سوريا.

اتحاد عبيد

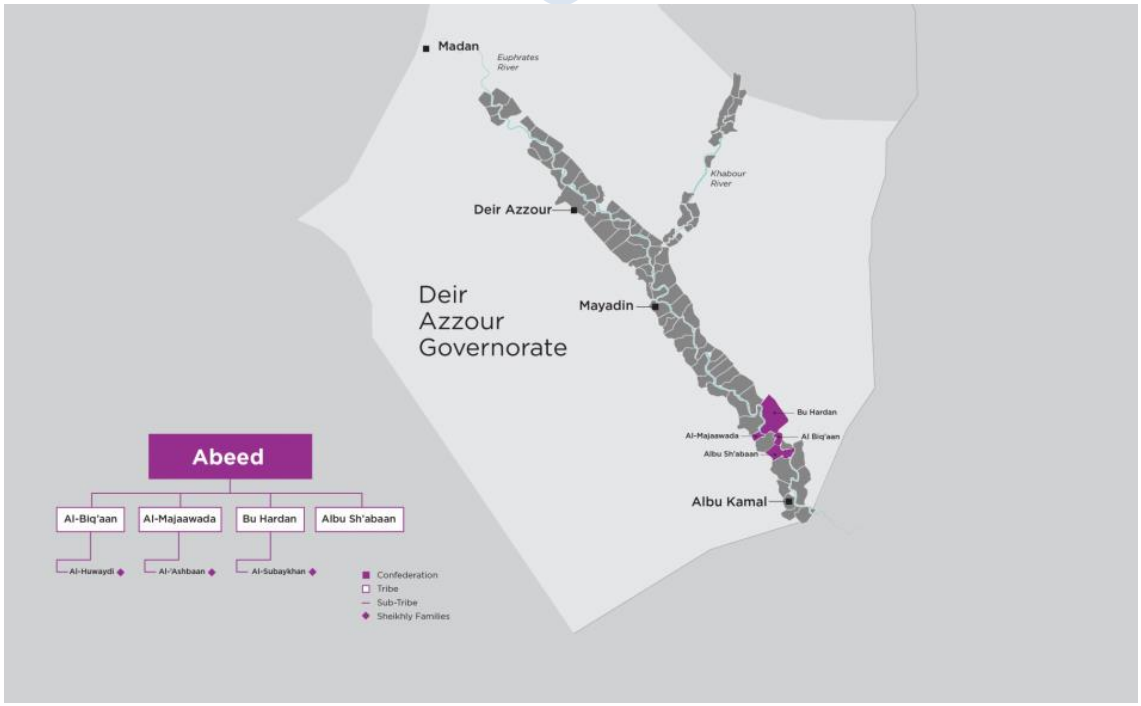

الوصف: يقع اتحاد عبيد بشكل استراتيجي في قلب الأراضي الخاضعة لسيطرة تنظيم الدولة، بين مدينة الميادين ومدينة البوكمال. ويشمل الاتحاد قبائل البقعان، والمجاودة، والبوحردان، والبوشعبان.

وضع المعارضة المسلحة لتنظيم الدولة في دير الزور

لم تحقق المعارضة المسلحة ضد تنظيم الدولة في المناطق التي يسيطر عليها داخل دير الزور أي نجاح يُذكر إلى غاية اليوم. فضلاً عن ذلك لم تنجح أيضاً التمردات القبلية المحلية داخل دير الزور، على غرار التي قامت بها فروع قبيلة الشعيطات التابعة لاتحاد العقيدات حول مدينة الميادين ضد التنظيم. وكان الحال مماثلاً بالنسبة لمجموعات المعارضة المسلحة الموجودة حالياً خارج المحافظة، من قبيل قوات مغاوير الثورة المدربة من قبل الولايات المتحدة حول مدينة البوكمال.

على الرغم من ذلك، سمحت حوادث دورية للمعارضة المسلحة ضد التنظيم داخل دير الزور، على غرار حركة الكفن الأبيض، وانتشار النظام الأمني له، فضلاً عن تجنيده النشط للمراهقين الذين يمثلون مصدراً مهماً لمجموعات المليشيات في المحافظة، سمحت للتنظيم عموماً بمنع الثورات ضده من قبل القبائل المحلية.

ومن ثم فشلت محاولات تنظيم حملة معارضة مسلحة كبرى مؤلفة من ميليشيات محلية في المنفى ضد تنظيم الدولة، أو إثارة ثورة قبلية عامة لاجتثاثه من المنطقة. وبغض النظر عن المقاصد والأغراض، من مدينة الميادين إلى مدينة البوكمال، حيث نقل تنظيم الدولة قيادته التي كانت تقع سابقاً في الرقة، لا يزال الشباب، عضلة الثورة، يشكلون مصدر القوى العاملة لتنظيم الدولة.

وقبل صيف سنة ٢٠١٤ تشارك تنظيم الدولة النفوذ والسلطة على السكان القبليين في دير الزور بالدرجة الأولى مع العديد من منظمات المعارضة المسلحة الأخرى. وكان من أبرز هذه المنظمات الفرع الرسمي لتنظيم القاعدة في سوريا، جبهة النصرة، في حين شملت العديد من الميليشيات المنظمة من قبل القبائل حركة أحرار الشام الإسلامية (المعروفة باسم أحرار الشام) والجيش السوري الحر والميليشيات التابعة له.

في الحقيقة كان تعاون تنظيم الدولة مع هذه الفصائل، خاصة في دير الزور، مدفوعاً بحافز منع الصراعات القبلية من التحول إلى صراع على نطاق أوسع بين التنظيم وفصائل المعارضة المسلحة الأخرى في المنطقة. وخلال منتصف سنة ٢٠١٤، وحين اندلع نزاع مفتوح بين تنظيم الدولة وبين المعارضة المعتدلة المسلحة وجبهة النصرة، أصبحت حتمية استيلاء التنظيم الكامل على المحافظة واضحة لفترة وجيزة.

ومارست وحدات الجيش السوري الحر في دير الزور، خلال هذه الفترة، الضغط السياسي على الحكومة الأمريكية؛ حيث طلبت على وجه التحديد من السفيرة الأمريكية السابقة لدى الأمم المتحدة، سامانثا باور، بشكل مباشر إقناع الرئيس الأمريكي آنذاك، باراك أوباما، بتوفير الدعم اللازم لإحباط السقوط الوشيك للمحافظة بيد تنظيم الدولة.

وبحلول أواخر حزيران/يونيو سنة ٢٠١٤، كان تنظيم الدولة ينقل في الشاحنات الأسلحة الثقيلة والدبابات وعربات الهامفي وأسلحة الدفاع الجوي التي قام بنهبها من الجيش العراقي في الموصل والمناطق الواسعة في العراق التي سيطر عليها؛ وذلك بهدف توظيفها ضد قوات المعارضة في دير الزور.

وفي محاولة أخيرة لصدّ تنظيم الدولة، شكلت كل من جبهة النصرة وقوات سوريا الديمقراطية وأحرار الشام، وأي مليشيات قبلية محلية معارضة للتنظيم، ما يُعرف "بمجلس شورى المجاهدين" الذي يمثل منظمة عسكرية شاملة لمحاربة تنظيم الدولة. ولكن جاء هذا التنسيق متأخراً للغاية؛ ذلك أن قوة الأسلحة التي جلبها التنظيم من العراق كانت كبيرة لدرجة تجعل التغلب عليها مستحيلاً من دون الحصول على دعم خارجي، وهو الأمر الذي لم يتحقق على الإطلاق.

خلال الفترة الممتدة بين سنتي ٢٠١٢ و٢٠١٤، كانت هناك محاولات من قبل اتحادات المحافظة، العقيدات والبقارة، والقبائل القوية المنتمية إلى اتحاد العقيدات لا سيما "المشاهدة" "والبكير" والشعيطات"، لإقامة منظمات المعارضة المسلحة الخاصة بها، التي تحركها فكرة موحدة للهوية القبلية. ولكن باءت هذه المحاولات بالفشل، وكانت حركة المعارضة المسلحة في دير الزور مدفوعة عموماً بالتوجه المحلي، في الوقت الذي انتشرت فيه الجماعات المسلحة الأصغر حجماً والقائمة على البلديات.

من جهة أخرى، بادر عدد من هذه المليشيات الأكثر قوة والقائمة على القبلية التابعة لاتحاد العقيدات، على غرار تلك التي تنتمي إلى البكير، بالانضمام إلى تنظيم الدولة وواصلت القتال لمصلحة التنظيم السلفي الجهادي حكومة الأسد بالقرب من مدينة دير الزور. وفي الآن ذاته سعت قبائل أخرى، من قبيل الشعيطات والمشاهدة، إلى التعبئة ضد تنظيم الدولة.

وفي الحقيقة كان لواء أحرار المشاهدة ناشطاً في مدينة البوكمال وحولها. وبعد هزيمة تنظيم الدولة للمعارضة المسلحة هناك، انتهى المطاف ببعض أفراد هذه القبيلة في "جيش سوريا الجديد"، الذي أصبح يُدعى الآن "جيش مغاوير الثورة" والذي يعمل بشكل وثيق مع التحالف الذي تقوده الولايات المتحدة. ويُقدّر أن ١٠٠ مقاتل في مغاوير الثورة ينتمون إلى أفراد قبيلة المشاهدة من المنطقة المحيطة بمدينة البوكمال في دير الزور.

أما "تمرد الشعيطات"، الذي تركّز في قرية أبو حمام بالقرب من مدينة الميادين، فقد جسد قرار قبيلة، بقبائلها الفرعية، بشكل جماعي الدفاع عن منطقة كبيرة وشبه متاخمة من دير الزور ضد تنظيم الدولة. وكان ذلك ما ميّز مقاومة الشعيطات لتنظيم الدولة خلال صيف سنة ٢٠١٤، حيث كان الأمر عبارة عن تمرد شبه جماعي لقبيلة في منطقة محددة وعلى قرى متعددة. ولذا مثل هذا الأمر الشكل الأقرب إلى تمرد قبلي جماهيري واجهه تنظيم الدولة منذ صعوده في دير الزور، وهو السبب الذي جعل التنظيم يتصرف بسرعة ووحشية لسحقه.

بالإضافة إلى ذلك تم تشكيل جماعة أخرى متمثلة في "أسود الشرقية"، وهي فرع من الجيش السوري الحر في محافظة دير الزور. ولكنها هُزمت على يد تنظيم الدولة وشُرّدت من المحافظة إلى منطقة القلمون الشرقية والمعزولة نسبياً في محافظة حمص، وسط غرب سوريا. وضمن الإعلان عن تشكيل أسود الشرقية، تمت الإشارة إلى أن هذا التشكيل كان مدفوعاً جزئياً بالرغبة في الانتقام من هجمات تنظيم الدولة على الشعيطات.

وتضم هذه المجموعة نحو ٢٥٠ مقاتلاً من مواطني دير الزور، كما يُعتقد أن جزءاً كبيراً من هذه القوة، وهو ما يعادل ١٠٠ مقاتل، يسعى للانضمام إلى قوات سوريا الديمقراطية. وظهرت حالياً عدة إشكاليات في صلب "أسود الشرقية"، على خلفية مزيج المجموعات التي تحمل أفكاراً مختلفة حول كيفية العودة إلى دير الزور.

في المقابل يُمكن للتحديات الأخيرة التي بزغت داخل دير الزور، فضلاً عن طبيعة الاستجابة التي اختار تنظيم الدولة تبنها ضد هذه الصعوبات، أن تقوض النظام الأمني الذي أنشأه في المحافظة، فور وصول القوة التي وقع تهجيرها. من جهة أخرى، أجبر الضغط المفروض على التنظيم، من قبل الحملات المنفصلة التي يشنها نظام الأسد والتحالف الذي تقوده الولايات المتحدة، على اعتماد سياسة التجنيد الإلزامي لجميع الرجال القادرين جسدياً، بغض النظر عن انتمائهم القبلي في دير الزور.

وعلى الرغم من أن معظم هؤلاء الرجال المجندين لن يكونوا مقاتلين على الجبهة، حيث يتم تدريبهم لأداء مهام مرتبطة بإعداد الدفاعات، فإنه وفي ظل عدم اليقين الذي انتشر بسبب هذه السياسة، نزح الكثير من السكان إلى خارج المحافظة، ولا سيما الشبان. واستناداً إلى المقابلات مع الناشطين المحليين والمقيمين في دير الزور، خاصة في المنطقة المركزية للإدارة من مدينة الميادين إلى البوكمال، فقد تكون جهود التجنيد الإلزامي الجديدة التي يقوم بها تنظيم الدولة، تمهيداً لسقوطه.

في هذا الصدد توجه الشباب النازحون، الذين شكل كثيرون منهم جزءاً من المليشيات المحلية قبل صيف سنة ٢٠١٤، نحو المناطق الخاضعة لسيطرة قوات سوريا الديمقراطية في سوريا أو لاذوا بالفرار بالفعل إلى تركيا، حيث يؤمنون تجمعاً إضافياً من القوى العاملة من أجل الحملة على دير الزور من قبل التحالف الذي تقوده الولايات المتحدة.

وتقدر المصادر أن هناك خمسة آلاف مقاتل من دير الزور لا يزالون نشطين في الحرب الأهلية السورية، ولا ينتمون حالياً للقوات الموالية لتنظيم الدولة أو حكومة الأسد على حد سواء. وتشكل مجموعة من هؤلاء المقاتلين جزءاً من قوات سوريا الديمقراطية والجماعات المتحالفة معها، في حين ينقسم بقيتهم إما على عدة جماعات معارضة مسلحة موجودة في شمالي غربي سوريا، أو أنهم يمثلون مقاتلين مستقلين من دون مجموعة ينتمون لها.

في شأن ذي صلة، رجحت المصادر أن نحو ٤٥٠ مقاتلاً من هذه المجموعة الثانية يمثلون جزءاً من جماعة تُدعى "أجناد الشرقية" وتنتمي إلى هيئة تحرير الشام، التي يسيطر عليها الفرع السوري لتنظيم القاعدة (المعروف سابقاً باسم جبهة النصرة ولكن أُعيدت تسميته ليصبح جبهة فتح الشام). وتشكل المجموعة الأولى من المقاتلين من دير الزور جزءاً من قوات سوريا الديمقراطية والقوة المتحالفة معها "قوات النخبة" السورية. وفي هذه الأثناء تغيب التقديرات الثابتة لعدد المقاتلين من دير الزور الذين ينتمون إلى قوات سوريا الديمقراطية وقوات النخبة.

ومن المرجح أن يستقبل مجلس دير الزور العسكري، الذي يعد حالياً طرفاً تابعاً لقوات سوريا الديمقراطية، المقاتلين من دير الزور الذين يريدون الانضمام إلى قوات سوريا الديمقراطية من أجل الحملة ضد تنظيم الدولة.

وتنقسم المجموعة الثانية من المقاتلين من دير الزور إما إلى جماعات معارضة مسلحة مختلفة، أو إلى مقاتلين مستقلين لا ينتمون إلى أي مجموعة، كما يتمركز معظمهم في محافظات إدلب وحلب والرقة. ويعتبر معظم هؤلاء المقاتلين من دير الزور جزءاً من الجماعات الموجودة في المناطق الشمالية والشرقية من محافظة حلب. وتتمثل واحدة من هذه المجموعات في "لواء تحرير دير الزور" الذي تشكل حديثاً والآخذ بالنمو، والذي يضم حالياً ما يقدر بنحو ٢٥٠ مقاتلاً قاتلوا مع جماعات الجيش السوري الحر المختلفة من داخل مدينة دير الزور وحولها.

أما بالنسبة للمجموعات الأخرى، فنجد "أحرار الشرقية" التي تضم ما يقدر بنحو ٣٥٠ مقاتلاً، "ودرع الشرقية" التي تضم ما يقدر بنحو ١٢٠ مقاتلاً، "وفرقة السلطان مراد" "وفرقة الحمزة" وتضم كل منهما نحو ١٠٠ مقاتل. وهناك جماعة أخرى وهي "أبناء الشرقية" التي تضم ما يقدر بنحو ١٥٠ مقاتلاً وتتمركز حالياً في محافظة إدلب. وتقدر المصادر أن ٥٠٠ مقاتل آخرين من دير الزور هم مستقلون، ويتموقع معظمهم في محافظة إدلب، في حين تسعى قوات سوريا الديمقراطية بنشاط إلى تجنيد هؤلاء المقاتلين للانضمام إليها.

مسارات العمل المستقبلية

أنشأ تنظيم الدولة نظاماً مكنه من ملء الفراغ الذي تركته الحكومة في دير الزور. كما نجح هذا النظام في السماح للتنظيم بإدارة دير الزور، منذ منتصف سنة ٢٠١٤، بشكل فعلي، وفي بعض الأحيان بشكل وحشي. ولذا ينبغي أن تقوم القوة التي سيتم من خلالها اجتثاث تنظيم الدولة على نحو سريع وحذر بتغيير النظام الذي أسسه التنظيم. وفي هذا الإطار، يستعد التنظيم لتقويض أي محاولات لاستبدال النظام في دير الزور. وتجدر الإشارة إلى أن التحديات التي ستعترض من سيخلف التنظيم للسيطرة وفرض الاستقرار في المحافظة ستكون متعددة ومختلفة.

في الواقع ينبغي أن تكون القوة التي من شأنها أن تطرد تنظيم الدولة من دير الزور مكونة من مقاتلين ينتمون إلى مختلف القبائل. علاوة على ذلك، لا يجب أن تعتمد هذه القوة فقط على بعض المجموعات المسلحة، التي سبق أن تم إزاحتها عن دير الزور، بغاية إنشاء نظام استبدادي بعد تنظيم الدولة.

بعد أكثر من خمس سنوات من استقلال أغلب المحافظة عن حكومة الأسد، يرجح أن يواصل السكان المحليون مقاومة نظام الأسد. ومن جهة أخرى، يشكك السكان المحليون بشكل كبير في نيات الحرس الثوري الإيراني وجماعة حزب الله، الحليفين الرئيسيين لنظام الأسد، والجماعات المسلحة التي قام الحرس الثوري الإيراني بتعبئتها لدعم جهود حكومة الأسد في الحرب.

وتتألف هذه الجماعات المسلحة التي قام الحرس الثوري بحشدها في الغالب من مقاتلين شيعة وافدين من العراق وأفغانستان وباكستان. وتشكل المجموعات العراقية إشكالية على نحو خاص؛ ذلك أنه وقع اعتمادها في غربي العراق،

الذي تربط سكانه المحليين هناك علاقات أسرية قوية بالعديد من المجتمعات القبلية في دير الزور التي عانت من انتهاكات حقوق الإنسان.

وفي سياق متصل، ينبغي أن تتمتع المجالس المحلية التي أنشئت لحكم وإدارة مناطق دير الزور، التي تم تحريرها من براثن تنظيم الدولة، بالاستقلالية والدعم من طرف قوات الأمن والشرطة المحلية التي يتم تعبئتها من خلال السكان المحليين، وليس المجتمعات الأجنبية عن المحافظة.

بالإضافة إلى ذلك يجب أن تمتنع هذه المجالس المحلية عن فرض أيديولوجية معينة على سكان دير الزور. وعوضاً عن ذلك، يجدر بهذه المجالس المحلية أن تسارع الخطى نحو السماح لأهالي المحافظة بإدارة شؤونهم بأنفسهم، وفقاً للقوانين التي تصدرها مجالسهم الخاصة.

وفي هذه الأثناء لا بد أن تتبع القوة، التي من شأنها أن تزيح تنظيم الدولة عن محافظة دير الزور وتسعى إلى تأمين استقرارها والتصدي لعودة تنظيم الدولة وتنظيم القاعدة، مسارات العمل التالية:

١. إنشاء قوة أمنية خاصة بكل بلدية محررة من سطوة تنظيم الدولة. ويستحسن أن تكون هذه القوة مكونة من أهالي المنطقة.

٢. إنشاء مجالس محلية تتناسب مع كل منطقة محررة من تنظيم الدولة، والتأكد من أنها تمثل المتساكنين، وذلك دون تمكين الجماعات المسلحة أو القبائل من امتيازات تخول لهم تمثيلاً يفوق غيرهم في أي من هذه المجالس.

٣. إنشاء جهاز قضائي مستقل، غير متصل بأي ميليشيات محلية أو جماعات قبلية، للإشراف على التحقيق في الجرائم التي ارتكبها تنظيم الدولة في دير الزور. كما سيشرف هذا الجهاز القضائي على المتابعة القضائية لهذه الجرائم بموجب قانون المحافظات الذي وضع من قبل المجالس المحلية، وليس بموجب القوانين القبلية أو قوانين الشريعة.

٤. إنشاء برنامج إعادة تأهيل (اجتثاث التطرف) للشباب المحليين الذين كانوا مستهدفين من قبل تنظيم الدولة. ويهدف هذا البرنامج إلى منع هؤلاء الشباب من أن يصبحوا عملاء لخلايا نائمة محتملة، قد يحاول من خلالها تنظيم الدولة إعادة تكوين صفوفه في دير الزور.

٥. إنشاء منظمات تعمل على توظيف السكان المحليين لتقديم خدمات انقطعت من جراء الصراع الذي دام أكثر من خمس سنوات، خاصة تلك التي انقطعت مباشرة بعد اندلاع الصراع، على غرار قطاع الزراعة والنفط والمياه والبنية التحتية للمواصلات.

٦. انشاء قوة أمنية حدودية لإغلاق الحدود مع العراق، وتخفيف تدفق المقاتلين من صحراء العراق الغربية نحو دير الزور، وذلك من أجل دعم الحوكمة الجديدة والقوات الأمنية التي تسعى إلى تأمين الاستقرار في المحافظة.